



Sunday 19th - May 2013 - No.8805

E-mail: biz-alayam@hotmail.com



لمتابعة النشرة الاقتصادية نحو شعار الملحق الاقتصادي

الأحد 9 رجب 1434 - العدد 8805

في مؤتمر دولي يعقد بالبحرين في أكتوبر

بحث أفضل الممارسات في تشغيل خطوط الأنابيب وإدارة السلامة



وزير المالية

تحت رعاية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية الوزير المشرف على شؤون النفط والغاز تستضيف مملكة البحرين المؤتمر والمعرض الدولي الثاني حول أفضل الممارسات في تشغيل خطوط الأنابيب وإدارة السلامة، والذي سيعقد في مركز الخليج الدولي للمؤتمرات بفندق الخليج خلال الفترة من 20 - 23 أكتوبر المقبل بتنظيم من شركة تيراسكو تكنولوجي وكلازيون تكنولوجي كونفرنس وجلوب ويب إنرجي، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية للنفط والغاز، وبدعم من شركة أرامكو السعودية الراعي البلاتيني للمؤتمر، والرعاة الفضين شركة روزن ميل إيست وشركة كلوك سبرينج وشركة نفط البحرين (بابكو).

محمد آل خليفة عن تقديره للجهة المنظمة وسوف يشارك في أعمال المؤتمر عدد كبير من المهندسين والفنيين والمتخصصين من مختلف الشركات المحلية والإقليمية والعالمية المتخصصة في مجال التشغيل الآمن والإدارة المتكاملة لخطوط الأنابيب وأبرز التشغيلين وموردي التقنية عالية الجودة في هذا المجال من الشركات الرائدة في هذه الصناعة الحيوية والمهمة، بالإضافة إلى عدد من الباحثين والدارسين في هذا المجال.

ويهدف المناسبة أعرب الشيخ أحمد بن

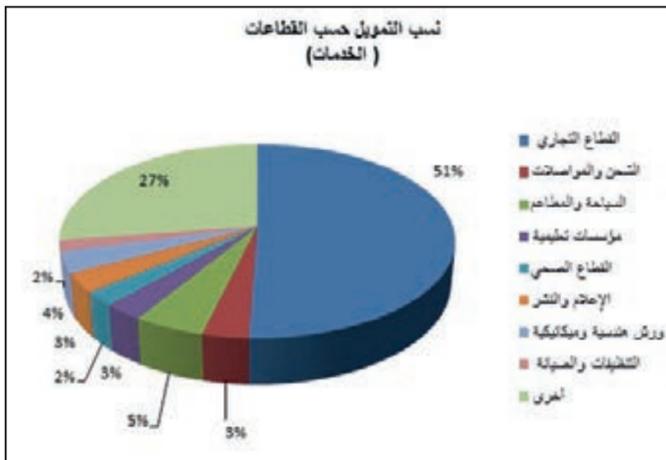
العالية المتخصصة التي تشارك فيها الشركات النفطية العالمية، منوها بحرص حكومة المملكة على تقديم كل الدعم والمساندة لكافة الفعاليات التي تقام في هذا السياق.

ويأتي في مقدمة الموضوعات التي سيتم بحثها خلال المؤتمر الوضع الحالي والمستقبلي لخطوط أنابيب النفط في دول المنطقة، وتصميم وبناء خطوط الأنابيب على اليابسة وفي المغمورة، ومراقبة التسرب، ومفاهيم التشغيل الآمن لخطوط الأنابيب، بالإضافة إلى اقتصاديات أنابيب نقل النفط والغاز وإجراءات حماية البيئة وترشيد استهلاك الطاقة في منظومات خطوط الأنابيب، بالإضافة إلى استعراض آخر التطورات وأحدث التقنيات في مجال خطوط الأنابيب.

الجدير بالذكر أن المؤتمر والمعرض الدولي الأول حول أفضل الممارسات في تشغيل خطوط الأنابيب وإدارة السلامة قد عقد في مملكة البحرين خلال شهر مارس من العام الماضي، حيث استقطب أكثر من 450 مشاركاً من 26 دولة من الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا وجمهورية روسيا الاتحادية وألمانيا فضلاً عن المشاركة العددية الكبيرة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تنموية أخرى.. بنك البحرين للتنمية:

310 ملايين دينار حجم التمويل التراكمي



بلغ حجم التمويل التراكمي الذي قدمه بنك البحرين للتنمية لجميع البرامج التمويلية 310 ملايين دينار بحريني وذلك من بدء عمليات البنك وحتى نهاية الربع الأول من العام الجاري 2013. فيما بلغ إجمالي عدد التمويلات 7177 تمويلًا.

وقد بلغ حجم محفظة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 278.4 مليون دينار بحريني فيما بلغ حجم محفظة التمويل التعليمي والثروة السمكية والزراعية والبرامج التمويلية الأخرى 31.6 مليون دينار بحريني.

من جهة أخرى تصدّرت القطاعات الخدماتية قائمة المؤسسات المستفيدة من التمويل، كما شملت مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية مثل التجارة والشحن والمواصلات وتقنية المعلومات والخدمات الصحية والتعليمية والسياحة والمطاعم والإعلام والصيانة والتشطيفات.

فيما تركزت المؤسسات والمشاريع الصناعية الممولة في الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية (الأثاث) الصناعات الورقية ومستلزمات الطباعة وصناعة الألمنيوم والصناعات الحديدية الخفيفة.

وفي تعليقه على ذلك قال نضال صالح العوجان، الرئيس التنفيذي: «أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن إحدى آليات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، ويات لها دور مباشر في التركيبة الخاصة بتنوع

مصادر الدخل وزيادة الناتج المحلي، وذلك لما تتسم به هذه المؤسسات من قدرة على الإنتاج السريع والإدارة غير المعقدة في عملياتها، فضلاً عن تكيفها النسبي مع الأزمات الاقتصادية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وتحفيزها للإنتاج والابتكار في أوساط رواد الأعمال وخاصة الشباب منهم، وذلك من خلال نشر روح الريادة وثقافة العمل الحر مع ما يصاحبه ذلك من خلق لفرص العمل وزيادة المشاريع ذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات.»

وأضاف العوجان: «وقد صاحب هذا الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية تحديات خاصة

ببناء نظام متكامل لبيئة ريادة الأعمال في مملكة البحرين، بحيث يجمع هذا النظام بين مكونات عديدة تشمل المؤسسات المعنية بدعم وتنمية الأعمال والمؤسسات والمراكز الأكاديمية والتعليمية والمجتمعية أيضاً، إلى جانب البرامج والخدمات التمويلية (المالية) والخدمات غير المالية والتي تشمل التدريب والاستشارات والإعداد والتدريب والاحتضان وبرامج تعزيز الابتكار، وذلك لمواكبة هذه المتغيرات وإعداد قطاع ريادة الأعمال لتحقيق دوره المناط به في مجال التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

تعيين رئيس تنفيذي جديد لـ «تمكين» قريباً

موضوع اختيار الرئيس التنفيذي الجديد وتم تداول عدد من الأسماء المرشحة لتقلد المنصب إلا أنه تم الاتفاق على إبقاء محمود الكوهي بصفة مؤقتة لكونه يشغل منصب رئيس مجلس إدارة «البا»، ومنصب الرئيس التنفيذي لـ«ممتلكات».

وترى مصادر أنه بات مهما في ضوء المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق «تمكين» حسم هذا الملف على وجه السرعة واختيار احدي الكفاءات البحرينية لتولي المنصب.

علمت « الأيام » ان مجلس ادارة تمكين برئاسة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة قد بحث في اجتماع له يوم الخميس الماضي موضوع تعيين رئيس تنفيذي جديد لـ«تمكين» .. حيث طالب بعض اعضاء المجلس بسرعة حسم هذا الموضوع وتعيين رئيس تنفيذي جديد متفرغ، وقد أقر المجلس تشكيل لجنة من مجلس الادارة للمباشرة في اجراءات اختيار رئيس تنفيذي جديد في القريب العاجل. الجدير ذكره انه سبق ان تم تشكيل لجنة قبل نحو عام للنظر في

السعودية تبدأ برنامجاً لحماية أجور العمالة الأجنبية



200 ألف عدد العمال المخالفين الذين تعمل السلطات السعودية على ترحيلهم

العام الحالي 2012.

وقال الوزير «لدينا في السعودية حوالي ثمانية ملايين عامل وافد، 68 بالمئة بعضهم راتبهم أقل من ألف ريال و18 بالمئة أقل من ألفين، أي أن 86 بالمئة من العمالة الوافدة التي لدينا من العمالة المنخفضة الأجر، وهؤلاء يشغلون اليوم حوالي ستة ملايين وظيفة في القطاع الخاص، جميعها وظائف منخفضة لا تصلح لتوظيف السعوديين، وفي المقابل لدينا ما يقرب من مليوني باحث عن عمل 85 بالمئة منهم نساء.. وكل سنة يتخرج حوالي 330 ألف طالب وطالبة من الثانوية يبحثون عن وظائف».

وكانت السلطات السعودية قامت مؤخرا بحملة لترحيل المخالفين لقانون العمل والعمال في المملكة إلا أن العامل السعودي اصدر قرارا بتأجيل تطبيق الحملة لمدة ثلاثة أشهر لإعطاء فرصة للمخالفين بتعديل موقفهم أو الحصول على تأشيرة خروج نهائي .

وتجاوز عدد العمال المخالفين الذين تعمل السلطات السعودية على ترحيلهم 200 ألف بحسب إدارة الجوازات في المملكة حيث يعمل حوالي ثمانية ملايين وافد.

الرياض - د ب أ: تبدأ السلطات السعودية اعتباراً من شهر يونيو المقبل تطبيق برنامج حماية أجور العمالة الأجنبية التي تبلغ حوالي 8 ملايين عامل، 68 بالمئة منهم تقل رواتبهم عن ألف ريال.

وقالت وزارة العمل السعودية إنها تعتمزم البدء في تطبيق برنامج حماية الأجور اعتباراً من أول الشهر المقبل وذلك على الشركات التي يزيد عدد العاملين بها على 3000 عامل.

وأضافت الوزارة أنها «تنوي تطبيق البرنامج عبر سبع مراحل حسب حجم الشركات وذلك خلال سنة ونصف».

يذكر أن نظام حماية الأجور يهدف إلى إعداد قاعدة بيانات بشأن الأجور في القطاع الخاص والتأكد من صرفها في المواعيد المحددة، وإثبات حقوق العاملين.

وكان وزير العمل السعودي عادل فقيه قال مؤخراً إن هناك ثمانية ملايين عامل وافد 86 بالمئة منهم في وظائف متدنية لا تصلح للسعوديين، متوقفاً أن ترتفع تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم من 104 مليارات ريال في عام 2011 إلى 130 مليار ريال بنهاية

فتح جبهة جديدة في نزاع تجاري بالمليارات

بروكسل تتهم شركتين صينيتين بمخالفات تجارية

للصين التي تعد بدورها ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد بعد الولايات المتحدة. وبلغ إجمالي صادرات السلع الصينية إلى دول الاتحاد السبع والعشرين 290 مليار يورو «372 مليار دولار»، العام الماضي بينما بلغت صادرات الاتحاد إلى الصين 144 مليار يورو.

وقال دي جوشت إن توافر رأس المال الرخيص للشركتين الصينيتين «يشوه المنافسة وهذا هو لب القضية». وهواي وزدتي.إي هما ثاني وخامس أكبر مصنع لمعدات الاتصالات في العالم.

ونفت هواي أن تكون قد انتهكت أي قواعد.

وقالت الشركة في بيان بالبريد الإلكتروني لرويترز «في أوروبا وفي كل الأسواق تعمل هواي دائماً بنزاهة ونفوز بالمشاريع وبنقطة علائنا بفضل تقنياتنا المتقدمة وخدماتنا عالية الجودة لا عن طريق التسعير أو الدعم».

وبشكل منفصل نقلت صحيفة تشاينا ديلي الرسمية عن تاو جينغ ون رئيس أنشطة غرب أوروبا في هواي قوله إن منافسي الشركة يلومونها على إخفاقاتهم.

نيويورك- رويترز: اتهم أكبر مسؤول تجاري أوروبي شركتي صناعة معدات الاتصال الصينيتين هواي وزدتي.إي بمخالفة لوائح منع الإغراق والدعم وذلك في أول إعلان رسمي في هذا الشأن.

وقال كارل دي جوشت المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي في ساعة متأخرة أمس الأول الجمعة إنه مستعد لإطلاق تحقيق رسمي في السلوك غير التنافسي للشركتين الصينيتين من أجل حماية قطاع «استراتيجي» للاقتصاد الأوروبي.

والبعض دي جوشت رويترز في مقابلة حصرية قبل محادثات مع الشركات الأمريكية في إطار استعداداته للتفاوض على اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة «يقوم هواي وزدتي.إي بإغراق السوق الأوروبية بمنجاتهما». ومن المتوقع أن تبدأ محادثات اتفاق التجارة في يوليو.

ومن شأن التحقيق في سياسة المبيعات لشركتي معدات الاتصالات الصينيتين أن يفتح جبهة جديدة في نزاع تجاري بمليارات اليورو مع شريك مهم. والاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري

محافظة البنك المركزي الماليزي:

الحوار بين العلماء يسهم في مواءمة المبادئ المالية الإسلامية

كوالالمبور- د ب أ:

قالت محافظة البنك المركزي الماليزي الدكتور زيتي أكثر عزيز إن التمويل الإسلامي أصبح الآن شديد التركيز، حيث يناقش في الكثير من الأحوال قضايا مواءمة تفسير الشريعة وتنسيقه في السياسات الدولية والعمليات الإدارية.

وأضافت زيتي اختر، في كلمة لها أمام مؤتمر قمة مجلس خدمات التمويل الإسلامي العاشر نقلت مقتطفات منها وكالة الأنباء الماليزية «برنامجاً» إن الحوار بين العلماء وتزايد الوعي يساهم في مواءمة المبادئ الإسلامية، مستدركة بقولها إن معدل التركيز في صناعة



الدكتورة زيتي أكثر عزيز

البحرين الإسلامي يشكل بداية تواجد لـ «الوطني» في الصيرفة الإسلامية.. القاسم:

البنوك البحرينية تجاوزت تداعيات «الأزمات».. وتطلع إلى زيادة نمو النشاط والأعمال

حسين خميس:

قال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك البحرين الوطني عبد الرزاق حسن القاسم إن بنوك التجزئة البحرينية تمكنت من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى الأحداث التي شهدتها المنطقة والبحرين على وجه الخصوص، إلا أنها تتطلع إلى تسجيل معدلات نمو أكبر في الأعمال والنشاط، مشيراً إلى أن التوقعات الرسمية بتحقيق الاقتصاد الوطني نمواً خلال 2013 يصل إلى 4.5٪ تعتبر مؤشراً مشجعاً وبعثاً على الأمل.

وأكد القاسم وهو رئيس مجلس إدارة جمعية المصرفيين البحرينية حاجة البنوك البحرينية إلى تقوية مواقعها من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ حتى تكون قادرة على مواجهة التحديات التي تخلقها الظروف الاقتصادية العالمية والاقليمية على حد سواء، مشيراً إلى أن اتجاه دول الخليج نحو الاتحاد يفرض علينا النظر بجدية حول عمليات الاندماج لتكون قادرين على المنافسة.

أما فيما يتعلق ببنك البحرين الوطني، فأكد أن البنك سجل نمواً في أرباحه الربعية بنحو 5٪، مضيفاً أنه وفقاً لخطة البنك فمن المتوقع أن نستمر خلال العام الجاري في تحقيق معدلات نمو «جيدة»، مشيراً إلى أن استراتيجية البنك تركز على تقوية مركزه في السوق البحرين وزيادة نشاطه في السوق الخليجية واقتناص الفرص في الأسواق العالمية.

ولفت إلى أن الاستحواذ على 52٪ من بنك البحرين الإسلامي من قبل «البحرين الوطني» وشركة «أصول» الذراع الاستثمارية لهيئة التأمين الاجتماعي تأتي في إطار التزامنا بدعم المؤسسات البحرينية كما أنها تسهم في تحقيق الهدف التوسعي للبنوك من حيث الانتشار وطرح منتجات جديدة، مشيراً إلى أنها تمثل بداية لتواجد «البحرين الوطني» في الصيرفة الإسلامية التي نرى أنها تتمتع بمستقبل واعد.



« الاندماج وتقوية المراكز المالية للبنوك ضرورة لزيادة التنافسية واستعداداً للاتحاد الخليجي

« ليس على البنك أي قروض.. وإذا تطلبت عملية التوسع تمويلاً إضافياً فسننظر في الخيارات

نحن في بنك البحرين الوطني مقتنعين بأن مجال البنوك الإسلامية واعد كما أنه يتمتع بفرص كبيرة للنمو، علاوة على تفرد المنطقة بهذا النوع من المنتجات لاسيما البحرين التي تعد مركزاً مالياً لهذه المؤسسات، ولذلك اقدمنا على الاستثمار في هذا المجال.

وتابع: حصة بنك البحرين الوطني من «الإسلامي» تبلغ نحو 26٪ فقط من رأس المال، وبالتالي لن نكون مالكن للبنك، وإنما سيكون لنا دور في الإدارة وتحسين الأداء كما أنه سيفتح لنا المجال للدخول إلى القطاع الإسلامي.

وحول ارجاء بنك البحرين الإسلامي في مارس الماضي خطته للحصول على موافقة مجلس الإدارة لإمكانية الاقتراض بنحو 30 مليون دينار وإن كان التحالف الجديد هو من سيدعمه، قال بعد تشكيل مجلس الإدارة سنضع استراتيجية عامة له «الإسلامي» بالتعاون مع الإدارة التنفيذية، وسننظر في حاجة البنك إلى دعم مالي والطريقة المناسبة سواء أكانت عن طريق التمويل أو زيادة رأس المال، أي أننا سننظر في كافة السيناريوهات وستقرر بعدها (..) نعتقد أنه من الجيد أنهم اتخذوا قرار التأجيل، فربما تكون الاستراتيجية المقبلة تختلف على استراتيجية مجلس الإدارة الحالي.

استراتيجية «البحرين الوطني»

وفيما يتعلق باستراتيجية بنك البحرين الوطني المستقبلية، وإذا ما كان يتعزم شراء حصص في بعض البنوك المحلية أو التوسع إقليمياً، يقول القاسم: التوسع يعتبر جزءاً من استراتيجيتنا التي اتبعناها في السنوات الماضية، مشيراً إلى أنه ينقسم إلى شقين، توسع من حيث الانتشار، وتوسع من حيث نوعية المنتجات التي نقدمها، مشيراً إلى أنه من هذا المنطلق كان الاتجاه نحو الاستحواذ على حصة من بنك البحرين الإسلامي الذي يمنحنا نمواً في الجانبين وسيدخلنا إلى مجال الصيرفة الإسلامية.

ويضيف: أما على المستوى الإقليمي فإن البنك لديه فروع في منطقة الخليج، أبرزها فرعا الرياض وأبوظبي اللذان تركز عليهما، ويسجلان نمواً جيداً لاسيما خلال السنتين الماضيتين، موضحاً أن البنك يعتمد استراتيجية تقوية مركزه وبقائه مسيطراً في البحرين، وأن يكون لاعباً نشطاً في السوق الخليجية، وكما أنه يسعى لاقتناص الفرص المناسبة في السوق العالمية.

وإذا ما كان «الوطني» يعتزم زيادة رأس ماله أو الاقتراض لتمويل أي عملية توسع محلية أو اقليمية مستقبلاً، قال كل شيء وارد.. إذا قررنا الاستحواذ على حصة في أحد البنوك كما حصل مع بنك البحرين الإسلامي فنسنظر إلى حجمه واستراتيجيته وعلى هذا الأساس سنقرر ما هي الألية المناسبة لذلك هل من خلال زيادة رأس المال أو الاقتراض لاسيما وأن البنك لم يقترض أبداً وإنما يعتمد في أعماله على حجم السيولة القوية ورأس المال وحجم ودائع العملاء، ولم ندخل في سندات دولية كبعض البنوك التجارية الأخرى.

يشار إلى أن حجم ودائع الزبائن في البنك ارتفعت في مارس الماضي إلى نحو 2.07 مليار دينار مقارنة مع نحو 1.92 مليار دينار في ذات الفترة من 2012، أي بنسبة 8٪، فيما ارتفعت حجم السيولة النقدية (النقد وما في حكمه) بنحو 27.7٪ لتصل إلى 670 مليون دينار قياساً مع نحو 525 مليون دينار في مارس 2012.

وشدد على أن البنك لن يتجه لزيادة رأس المال دون أن يكون هناك حاجة فعلية، لذلك لأن رأس المال هو أعلى كلفة يتحملها البنك، فأنا أتوقع مردوداً مناسباً عليه.

وتابع: من الصعب علينا كبنك البحرين الوطني شراء حصة كبيرة في بنك خليجي، ولكن إذا جاءت فرص بالشراكة مع مؤسسات كما حصل مع شركة أصول للاستحواذ على 52٪ من الإسلامي، فهو شيء جيد.



المقر الرئيسي لبنك البحرين الوطني

بسبب محدودية السوق البحرينية، ضف على ذلك حجم الأصول والموارد التي تتمتع بها البنوك الخليجية. ويشدد القاسم على أن مسألة الاندماج بحاجة إلى ترويح، ونحن في جمعية المصرفيين البحرينية نعتزم القيام بذلك، مضيفاً أن المؤشرات تدل على أن الاتحاد بين دول الخليج ربما تأخذ وقتاً ولكن المصلحة العليا قد تفرض المضي فيها، وهو ما يجب أن يدفعنا كمؤسسات مالية للاستعداد والبحث في كيفية الاستفادة منه.

النافذة الإسلامية له «الوطني»

أما فيما يتعلق بعملية استحواذ تحالف بنك البحرين الوطني وشركة «أصول» التابعة لهيئة التأمين الاجتماعي على 52٪ من بنك البحرين الإسلامي وموعد انتقال الملكية رسمياً، قال القاسم: تم استكمال كافة المتطلبات القانونية، حيث وقعنا مع البائع وهي شركة دار الاستثمار الكويتية، وحصلنا على الموافقة من قبل مصرف البحرين المركزي، ومن المتوقع أن يتم الإعلان رسمياً عن نقل الملكية خلال أيام.

وإذا ما كانت عملية الاستحواذ تهدف إلى أن يكون البحرين الإسلامي نافذة إسلامية لبنك البحرين الوطني قال: لحد الآن لم تتبلور فكرة وطريقة العمل، مستدركا

استمرار نمو أرباح بنوك التجزئة دليل على قوة ومثانة الاقتصاد الوطني

أهمية الاندماج والاستحواذ على المؤسسات المالية، مشيراً إلى أن قيام بنك البحرين الوطني مع شركة «أصول» الذراع الاستثمارية لهيئة التأمين الاجتماعي بشراء 52٪ من رأس مال بنك البحرين الإسلامي تأتي في هذا الإطار، كما أنها تدل على التزام المؤسسات المالية بالاستثمار في المؤسسات المحلية، كما أنها تؤكد على وجود فرص مستقبلية لهذه المؤسسات، مشيراً إلى أن القائمين على القطاع المالي والمصرفي في البحرين كمصرف البحرين المركزي يشجعون على عمليات الاندماج.

وأكد على أن السوق ستشهد عمليات اندماج مستقبلية بين المؤسسات المالية لاسيما وأنه يعتبر أحد الحلول التي يمكن السير فيها مع تطبيق بازل 3، مشيراً إلى أن أحد المآخذ على القطاع المصرفي في البحرين أنه مجزأ.. كيان صغير يضم أكثر من 100 بنك، وهذا النوع من الاندماجات والمشاركة الاستراتيجية مهمة لزيادة القدرة التنافسية مستقبلاً.

وأوضح: عندما نتحدث عن اتجاه دول الخليج نحو الاتحاد فيما بينها فإن ذلك يفرض علينا لاسيما في البحرين تحديات لزيادة قدرتنا التنافسية في السوق مع مؤسسات خليجية قوية، وهو ما يمكن الاستعداد له من خلال تقوية كياناتنا.

وأضاف لتوضيح الصورة، بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت اللذان يعدان أكبر بنوك التجزئة في البحرين ليسا من قائمة أكبر 40 بنكا خليجياً، ولم تم الدمج بين هذين البنكين فلن يكونا من قائمة أكبر 25 بنكا، فكيف ساكون قادرا على المنافسة الاقليمية إذا ما تم الاتحاد بين الدول الخليجية.

وأكد على أن تقوية المؤسسات المالية تعتبر إحدى التحديات التي يجب النظر إليها (..) نحن واعيّن لها، ولكن الجهات الرقابية لا يمكنها اجبار المؤسسات على الاندماج ولكنها تشجع على ذلك، وعلى الجميع أن يعي أن الاندماج بات شيئاً لا بد منه.

ويتابع: كما أن من التحديات التي تواجهنا في البنوك البحرينية للتوسع إقليمياً هو الحاجة إلى رأس مال كبير قياساً مع حجم البنك، موضحاً أن بنكا كالبحرين الوطني إذا ما أراد أن يغطي السوق السعودية على سبيل المثال فهو بحاجة إلى أن يفتح له 30 إلى 40 فرعاً في مختلف المناطق وهو استثمار كبير، في حين أن أي بنك سعودي أو كويتي على سبيل المثال إذا أراد تغطية السوق البحرينية فيمكنه ذلك من خلال افتتاح فرع أو فرعين فقط

وقال القاسم في مقابلة مع «الأيام الاقتصادي» على هامش زيارته له «الأيام» الخميس الماضي، أن بنك البحرين الوطني تمكن خلال الربع الأول من تحقيق نمو في صافي أرباحه بنحو 5.1٪ لتصل إلى 14.83 مليون دينار مقارنة مع نحو 14.11 مليون دينار في ذات الفترة من العام الماضي، بعدما تم رصد مخصصات إضافية - أعلى من المطلوب منا - ولو لم نقم بذلك فلربما ارتفعت نسبة النمو في الأرباح إلى 11.5٪.

وأوضح أن البنك اتخذ قرار رصد مخصصات احترازية بسبب وضع سوق الأسهم ومحدودية حجم التداولات في بورصة البحرين وبالتالي، فإن أي عملية بيع قد تؤدي إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم، إضافة إلى توقعاتنا بتأثر بعض الديون الأجنبية بسبب التطورات العالمية، مضيفاً «هذان السببان الرئيسيان اللذان دفعنانا لأخذ مخصصات أكثر مما هو ملزم لنا».

ولفت إلى أن أداء البنك خلال الفترة الماضية يعتبر «جيداً» بل أفضل من «جيد» في ظل الظروف السائدة، متوقعاً أن يستمر البنك في تحقيق معدلات نمو في أرباحه خلال العام الجاري بشكل «معقول» مقارنة مع 2012، مضيفاً، «إذا سارت الأمور وفقاً لتوقعاتنا فنحن متفائلون بتحقيق نمو جيد»، وأوضح أن ما يحصل في المنطقة ومنها البحرين من أحداث أثر على حجم النمو في السوق، مشيراً إلى أن النمو في منطقتنا يعتبر جيداً وفقاً للمقاسات العالمية، إلا أنها أقل من مستوى التوقعات الداخلية، مستدركاً إلا أنه من الجيد ورغم الأحداث في المملكة إلا أننا لا نزال نرى معدلات نمو، وهو ما يدل على قوة ومثانة الاقتصاد البحريني بشكل عام والقطاع المالي المصرفي بشكل خاص.

وتابع: ما مرت به المنطقة من ظروف ومنها البحرين ليست سهلة، مضيفاً في ظل هذه الظروف الصعبة تمكنت بنوك قطاع التجزئة التي تعد عماد الاقتصاد، من تسجيل معدلات نمو، وهو ما يعد شهادة إلى القيادة السياسية والاقتصادية في المملكة وإلى القطاع المالية والمصرفي. وفي رده على سؤال حول نسبة النمو في التعثر بسداد القروض قال: انها لا تذكر، أكبر القروض شبه المتعثرة هي التمويل لبنك «أركايبنا»، مشيراً إلى أن «الوطني» كان يمتلك ضمانتين: الأولى من «أركايبنا» والثانية من «رفاع فيوز»، ولو أخذنا ضمانته «رفاع فيوز» فقط وذلك بعد دخول «أركايبنا» تحت البند الحادي عشر من قانون الحماية الأمريكي، فإن قيمة الرهونات لدينا لو يتم إعادة تقييمها اليوم فإنها تعطينا تغطية كافية للعرض.

التعافي من الأزمات

وحول ما إذا كان من الممكن القول أن القطاع المصرفي تعافى بشكل كامل من هذه الأزمات، قال القاسم: إذا كنا نتحدث عن تداعيات الأزمة المالية والأحداث المحلية فنحن قد تعافينا بشكل كامل منها، ولكن المشكلة الأساسية ليس في العودة إلى الخلف وإنما في القدرة على النمو بشكل أكبر، معرباً عن أمه في حدوث نمو اقتصادي سريع.

وأشار إلى أن التوقعات الرسمية تقدر نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4 إلى 4.5٪ خلال العام الجاري وهو مؤشر جيد وبعث على الأمل.

أما فيما يتعلق باتفاقيات بازل 3، فأكد أنها ستضع بعض الضغوط على البنوك الصغيرة لزيادة رؤوس أموالها، أما بالنسبة لنا في بنك البحرين الوطني فلن يكون هناك أي تأثير جوهري من حيث الحاجة إلى زيادة رأس المال، أو المعايير المحددة، مضيفاً: أجرينا مجموعة من الدراسات التي أكدت أننا مستوفين تماماً لكافة المعايير الأساسية، وكذلك الحال بالنسبة إلى بعض البنوك الكبيرة.

الاندماج بين المؤسسات استعداداً له «الاتحاد»

وتابع: لكن لا يمكن أن نخضع النظر عن بعض التأثيرات على بعض البنوك الصغيرة، وهو ما يبرز



د.محمد العسومي

الالتزامات العربية والتنمية

تتمتع البلدان العربية بثروات طبيعية هائلة لم يستغل الكثير منها حتى الآن، حيث يعود ذلك إلى العديد من العقبات، بما فيها نقص الاستثمارات وتردد المستثمرين الأجانب بسبب ضعف الضمانات وتخلف البنى التشريعية والقانونية وعدم الاستقرار. وتستند مخاوف المستثمرين الأجانب إلى تجارب مؤلمة بالنسبة لهم، إذ تمثلت معاناتهم في بعض البلدان العربية على صورة خسائر كبيرة نجمت عن المصادرة والبيروقراطية وغياب الشفافية والانظمة والقوانين والحوكمة، حيث تمثل أزمة شركة «سنتامين» في مصر، وهي شركة مساهمة عامة تعمل في مناجم الذهب ومدرجة في بورصتي لندن وتورنتو، حيث تدير في الوقت الحالي منجماً للذهب يعد مثلاً حياً على فوضى الاستثمار التي تعاني منها بعض البلدان العربية.

والقصة تبدأ مع حصول الشركة على امتياز الانتاج بمصر في عهد الرئيس السابق مبارك، إلا أن تغير النظام أدى إلى إعادة النظر في هذا الامتياز، وذلك رغم وجود اتفاقية بين الحكومة السابقة وشركة «سنتامين»، حيث رفع الادعاء العام دعوة ضد الشركة التي تتوقع أن تنتج العام الحالي 320 ألف أوقية ذهب وبنسبة زيادة 22٪ عن العام الماضي، وهو ما يفتح المجال أمام تطوير انتاج الذهب وما قد يتركة من انعكاسات ايجابية على الاقتصاد المصري.

لقد ادت اتهامات الادعاء العام إلى تأجيج المضاربات على سهم الشركة والذي انخفض بنسبة كبيرة بلغت 21٪ في آخر يوم تداول من الاسبوع الماضي و60٪ منذ بداية الازمة في شهر نوفمبر من العام الماضي، مما كبد المساهمين خسائر كبيرة وطرح من جديد جدوى الاستثمار في البلدان غير المستقرة، خصوصاً وأن الحكومة المصرية الحالية سبق وأن قررت سحب بعض الأراضي الاستثمارية أو إعادة التفاوض بشأنها مع مستثمرين خليجيين. وللأسف هناك أحداث مشابهة في العديد من البلدان العربية، إذ أن الامر لا يتعلق فقط بالانظمة والقوانين التي تحفظ حقوق المستثمرين، وإنما أيضاً بالالتزام بالتعهدات بغض النظر عن تغير الحكومات، ففي البلدان المتقدمة تتغير الحكومات باستمرار نتيجة للانتخابات الدورية، وربما تختلف السياسات الاقتصادية والمالية للحكومة الجديدة تماماً عن سياسات سابقتها، إلا أنها تعلن في اول يوم تستلم فيه السلطة عن التزامها التام بتعهدات الحكومة السابقة، وهو ما يعزز الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ففي حالة شركة «سنتامين» فإن الشركة لم تتعاقد مع الحكومة السابقة باعتبارها حكومة مبارك - مع انها كذلك، وإنما باعتبارها حكومة جمهورية مصر العربية من وجهة نظر القانون الدولي، وهو ما يشكل التزاماً تجاه أي حكومة مقبلة.

وحول هذه القضية أيضاً يمكن التذكير بتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث أخذت الحكومة الروسية، باعتبارها أكبر جمهورية كامل تعهدات الاتحاد السوفيتي السابق تجاه بلدان العالم، علماً بأنه كان بإمكان روسيا التنصل من ذلك لكون الدولة السوفيتية لم تعد قائمة. والحقيقة أن منجم السكري للذهب يشكل جزءاً صغيراً من أعمال شركة «سنتامين» حول العالم، إذ أن الضرر الأكبر سوف يلحق بالاقتصاد المصري وبسبعة مصر الاستثمارية والتي هي بحاجة ماسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والحد من هروب رؤوس الاموال المحلية.

ويتطلب ذلك من مصر ومن البلدان العربية التي طالتها التغيرات السريعة إعادة النظر في العديد من قراراتها لوقف التدهور في اقتصادياتها وإعادة الثقة من خلال الضمانات والالتزام بالتعهدات، إذ لا يكفي الامر للجوء إلى القضاء المسيس في هذه الدول.

نعم من حق كافة البلدان إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية المبرمة. إلا أن ذلك يتم إما باتفاق الطرفين أو الأطراف المعنية أو بانتهاء الفترة الزمنية للاتفاق. حيث يمكن إعادة صياغته من جديد أو حتى الغاؤه، وفيما عدا ذلك، فإن الاقتصادات العربية ستشهد المزيد من هروب رؤوس الاموال وتدني مستويات الثقة وما ينجم عنهما من فقدان المشاريع التنموية والتي هي بحاجة ماسة لها لتوفير المزيد من فرص العمل وزيادة معدلات النمو.

albasamk1@hotmail.com

«ذات المسؤولية المحدودة» تشكل 61% منها

«المستثمرين» يسجل 28 شركة بـ 2.2 مليون دينار

محور الشؤون الاقتصادية:

أظهرت البيانات الرسمية لمركز البحرين للمستثمرين - المسؤل عن تسجيل تراخيص الشركات التجارية والصناعية في البلاد - تسجيل 28 شركة بحرينية الاسبوع الماضي يصل إجمالي رؤوس أموالها الصادرة 2.2 مليون دينار بحريني.

وتظهر بيانات المركز أن الشركات المسجلة تصدرت فيها الشركات المصنفة ضمن ذات المسؤولية المحدودة والتي بلغت 17 شركة من مجموع الشركات المسجلة والبالغة 28 شركة مشكلة بذلك نسبة 61% من نصيب الشركات المسجلة، فيما سجل مركز المسفرين 9 شركات مصنفة ضمن «الشخص الواحد»، وشركتين مصنفتين ضمن نطاق شركات «التضامن».

وتصدر رؤوس أموال الشركات المسجلة 3 شركات صنفت ضمن الشركات «ذات المسؤولية المحدودة»، من بينها شركتان قابضتان لمجموعة شركات تجارية وصناعية وخدمانية، وشركة واحدة تنشط ببيع وشراء العقارات.

وسجل المركز 9 شركات مسجلة بنطاق الشخص الواحد، كانت الأبرز من بينها شركة البحيرة الزرقاء للعقارات والذي بلغ رأسمالها 250 ألف دينار وتنشط ببيع وشراء العقارات لحساب المنشأة.

وأخيراً سجل المركز شركتين مصنفتين ضمن نطاق «التضامن»: الأولى: شركة هيا انتربرايز، برأسمال 10 آلاف دينار بحريني، شركة استشارية في إدارة الأعمال؛ والثانية شركة اليد البيضاء للتنظيفات برأسمال 6 آلاف دينار بحريني، وتعمل بمقاولات التنظيفات (الدرجة الثانية).

ويقدم مركز البحرين للمستثمرين خدمات تأسيس وتسجيل كل أنواع الشركات إضافة إلى المؤسسات الفردية التي يزيد رأسمالها عن 250 ألف دينار بحريني. كما يوفر المركز الخدمات المساعدة الأخرى مثل الخدمات البنكية، خدمات الاتصالات، الاستشارات القانونية والإدارية.

الاسم التجاري	اسم الشركة	نوعها	تاريخ التسجيل	رأس المال (د.ب.)	الانتماء
1-85442	شركة مصنع إي فريد فودز د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/12	20000	مطعم الوجبات والوجبات الخفيفة ومنتجاتها من الخبز
1-85443	شركة هيا انتربرايز	شخص	2013/05/12	10000	مستلزمات وإدارة أعمال
1-85445	شركة مطعم الفارسي د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/12	20000	مطعم أجنبي
1-85448	شركة إيو اسستر لتجارة العقارات	مسؤولية محدودة	2013/05/12	20000	استيراد وتصدير ومع العقارات والمطبخات الخيرية
1-85453	كوست فود كوست إدارة الطعام	مسؤولية محدودة	2013/05/12	40000	إدارة الطعام والتغذية
1-85456	شركة ارون للتغذية والإعلان	الشخص الواحد	2013/05/12	50000	تغذية وإعلان، بيع وشراء الأثاث المنزلي
1-85459	دي إم إن د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/12	20000	تغذية وإعلان
1-85466	شركة ديبا للعقارات والتجارة د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/13	250000	بيع وشراء العقارات لحساب المنشأة
1-85469	شركة اريمان فودز لتجارة	مسؤولية محدودة	2013/05/13	20000	استيراد وتصدير ومع مواد البناء وتجهيز للمخابز
1-85470	شركة سبلو جيت للصناعات الغذائية	الشخص الواحد	2013/05/13	50000	مطبخ إدارة مصنع تحت التأسيس
1-85472	شركة اليد البيضاء للتنظيفات	شخص	2013/05/13	60000	مقاولات التنظيفات (درجة ثانية)
1-85476	شركة في بي سيستيز د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/13	20000	استيراد وتصدير ومع مواد الغذائية والتوابل (شخصي)
1-85490	شركة هيلم صول على الصافي	الشخص الواحد	2013/05/14	50000	ترتيب الصناديق الترميمية وصيانتها
1-85491	شركة نيونيد العالمية د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/14	20000	استيراد وتصدير ومع قطع اعمار السيارات ولوآزها
1-85492	البحيرة الزرقاء للعقارات	الشخص الواحد	2013/05/14	250000	بيع وشراء العقارات لحساب المنشأة
1-85493	مخبر جلوبول د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/14	20100	بيع وشراء الأثاث المنزلي والهدايا والهدايا والهدايا للهدايا
1-85494	شركة جوف سبيلز للقهوة 1 د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/14	250000	شركة قهوية لمجموعة شركات تجارية وصناعية أو خدمات
1-85498	شركة جوف سبيلز للقهوة 2 د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/14	250000	شركة قهوية لمجموعة شركات تجارية وصناعية أو خدمات
1-85500	شركة ديار الشرق للتصنيع	الشخص الواحد	2013/05/14	50000	بيع وشراء الأثاث المنزلي والهدايا والهدايا والهدايا للهدايا
1-85508	إس اند إس إنتربرايز	الشخص الواحد	2013/05/15	200000	مقاولات الترميم (درجة ثانية)
1-85512	شركة زكيمة للعقارات والاستثمار د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/15	250000	بيع وشراء الأثاث المنزلي والهدايا والهدايا والهدايا للهدايا
1-85513	شركة خليل مشورة للعقارات	الشخص الواحد	2013/05/15	50000	مقاولات التنظيفات (درجة ثانية)
1-85517	شركة ويزر أوف ارييا د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/15	20000	استيراد وتصدير ومع الزجاجات المعدنية والوجبات و قطع اعمار ابارا
1-85519	شركة اينتي كولد العالمية د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/15	100000	استيراد وتصدير ومع مواد الغذائية والتوابل
1-85520	شركة مافير إدارة الطعام والتغذية د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/15	20000	إدارة الطعام والتغذية
1-85531	شركة شخص البرق للعقارات	الشخص الواحد	2013/05/16	50000	مقاولات التنظيفات (درجة ثانية)
1-85541	شركة إس في بي غستر د.ب.	مسؤولية محدودة	2013/05/16	20000	بيع وشراء الأثاث المنزلي والهدايا والهدايا والهدايا للهدايا

اجتماع لمجلس إدارة المركز بالرياض 26 الجاري

مركز التحكيم الخليجي يتجه لفتح مكتب تمثيلي بالكويت

كشف مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أهم النقاط التي سيتم تناولها في اجتماع مجلس إدارة المركز السادس والخمسين والذي سينعقد في الرياض بتاريخ 26 مايو الجاري، والتي ستشمل استعراض الرؤية والأهداف الاستراتيجية الجديدة للمركز وكذلك المذكرة بشأن صدور القانون رقم (7) لسنة 2013 بالموافقة على اتفاق بين حكومة دولة الكويت والمركز بشأن فتح مكتب تمثيل في دولة الكويت. ويأتي الاجتماع بالتزامن مع احتفال الأمانة العامة لمجلس التعاون بمرور 32 عاماً على تأسيس المجلس والذي سيعقد في مقر الأمانة العامة بالرياض حيث سيتضمن برنامج الحفل تكريم الرئيس الفخري للمركز سمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي، كما سيتم تقديم درع المركز لراعي الحفل صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض، وبحضر الحفل وزراء وسفراء وهيئات وأجهزة دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بفتح مكتب تمثيلي بدولة الكويت قال الأمين العام للمركز أحمد نجم النجم أن المركز ومن موقعه كمنظمة إقليمية مستقلة عن الدول الأعضاء يحتاج لفتح فرع في أي من دول المجلس إلى حصانات دبلوماسية وقضائية كونه جهازاً قضائياً تحكيمياً، وقد يشكل فتح فرع في أي من دول المجلس صعوبة تفوق صعوبة فتح سفارة، لأن فتح السفارة يحتاج لتوقيع اتفاقية بين الدولة ووزارة الخارجية دون الحاجة لاتفاق، بينما المنظمات الإقليمية عندما تتخذ من دولة ما مقر لها فهي بحاجة لاستصدار قانون يستوفي استكمال جميع الأدوات الدستورية.

وتابع «ففي دولة الكويت وافقت الحكومة الكويتية ووزارتها العدل والتجارة وتم توقيع مذكرة من وزارة الخارجية كما تم اقراره من مجلس الأمة وصدر قانون مصادق من نائب أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح».

منظمة السياحة العالمية:

ارتفاع إيرادات السياحة العالمية إلى 1.075 تريليون دولار

من الإيرادات العالمية، لكنها حققت تحسناً مقارنة مع النتائج في العام 2011.

وارتفعت المساهمة الإجمالية لقطاع السفر والسياحة في الاقتصاد العالمي إلى 6.6 تريليونات دولار، بزيادة قدرها 500 مليار دولار العام الماضي، وتشكل هذه المساهمة 9% من الناتج الإجمالي العالمي، و5% من الاستثمارات، و5% من الصادرات العالمية.

وتمثل الإمارات «وجهة سياحية» مهمة اليوم، في ظل الاهتمام الحكومي الكبير لهذا القطاع، خصوصاً في مدينة دبي. ووفق تقرير المنظمة، فقد احتلت الإمارات المرتبة الـ31 عالمياً من حيث حجم ونمو إيرادات السياحة خلال العام الماضي.

وأظهر التقرير، الذي يرصد أعلى 50 وجهة سياحية عالمية، تقدم دولة الإمارات مركزاً واحداً خلال العام الماضي في النمو والإيرادات السياحية، مقارنة بالعام الأسبق.

وأكد أنه نظراً إلى أهمية قطاع السفر والسياحة كمصدر أساسي لكثير من اقتصادات العالم، فإن تلك النتائج تؤكد أن القطاع يسهم في إيجاد فرص العمل بشكل مباشر وفي القطاعات الاقتصادية المصاحبة. وفيما يتعلق بأداء المناطق والقارات حول العالم، فإن الأمريكتين سجلتا أعلى نمو في الإيرادات بواقع 7% ما يعادل 215 مليار دولار، حيث تبلغ حصتهما من إجمالي الإيرادات السياحية العالمية 20%، تليهما منطقة آسيا والباسيفيك بنمو 6% بواقع 323 مليار دولار، وبحصة 30% من الإيرادات العالمية، ثم أفريقيا بنمو 5% بواقع 34 مليار دولار بحصة 3% من الإيرادات العالمية، تليها أوروبا بنمو 2% بواقع 457 مليار دولار بحصة 43% من الإيرادات العالمية، حيث استحوذت القارة على النصيب الأسد من حجم الإيرادات وحصتها العالمية. أما منطقة الشرق الأوسط فتراجعت الإيرادات بنسبة تصل إلى 2%، وذلك بواقع 47 مليار دولار بحصة 4%

أظهر تقرير منظمة السياحة العالمية ارتفاع إيرادات السياحة العالمية بنسبة 4% العام الماضي لتصل إلى 1.075 تريليون دولار، مقارنة مع 1.042 تريليون دولار خلال عام 2011 بالتوازي مع ارتفاع عدد السياح بنسبة 4% ليتجاوز مليار سائح. وفيما يتعلق بالدول التي استحوذت على المرتب العشر الأولى في القائمة، حصلت الولايات المتحدة الأميركية على المرتبة الأولى، تليها أسبانيا، ثم فرنسا والصين، وإيطاليا، وماكاو بالصين، وألمانيا والملكة المتحدة وهونغ كونغ، وأستراليا.

وبلي الإمارات في القائمة مصر في المرتبة 32، ثم كرواتيا بالمرتبة 33، تليها أندونيسيا بالمرتبة 34، ثم المملكة العربية السعودية بالمرتبة 35.

وقال طالب الرفاعي، أمين عام المنظمة، إن نمو الإيرادات السياحية ونمو عدد السياح حول العالم العام الماضي يعد أمراً مشجعاً رغم التحديات الاقتصادية.